

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٠ - ١٩٩٧/١٠

مسائل المالية والميزانية

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال

مذكرة إرفاق لتقرير الدورة السابعة والثمانين للجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة

يسر المديرة التنفيذية أن تقدم فيما يلي للمجلس التنفيذي أجزاء من تقرير الدورة السابعة والثمانين للجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة لينظر فيها
الجزء المرفق من التقرير الذي يشمل الفترات من ١٦ إلى ٢٤ متعلق بالنظام العالمي
 المقترن لبرنامج الأغذية العالمي.

يمكن الرجوع للنص الكامل للتقرير في الوثيقة:

WFP/EB.A/97/4-A/Add.1, WFP/EB.A/97/4-B/Add.1,
WFP/EB.A/97/4-C/Add.1, WFP/EB.A/97/4-D/Add.1,
WFP/EB.A/97/4-E/Add.1, WFP/EB.A/97/4-F/Add.1



Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/97/4-B/Add.1
4 September 1997
ORIGINAL: ENGLISH

بيان الأقصاد يمعن هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، المطرح من المسادة لبعض المؤتمرات والمؤتمرات إن يكتفى
 بهذه النسخة أثناء المؤتمرات ولا يقتصر بنسخ اضافية منها إلا للضرورة القصوى.



	منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة	聯合国 粮食及 农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación
---	--	--------------------	--	--	--

لجنة المالية

الدورة السابعة والثمانون

١٩٩٧/٤/٢٩-٢١

تقرير برنامج الأغذية العالمي

البند ١٨ - اللائحة المالية المعدلة لبرنامج الأغذية العالمي

- ١٦ - استعرضت اللجنة اللائحة المالية المقترحة لبرنامج الأغذية العالمي حسبما أعدتها جماعة العمل المفتوحة العضوية التي أنشأها المجلس التنفيذي لمراجعة اللائحتين العامة والمالية ل البرنامج ووضع القواعد العامة.

- ١٧ - وأصدرت اللجنة توصيات تتعلق بمواد معينة من اللائحة المالية. وبالنسبة للمادة ١-٢، أوصت اللجنة باستبدال عبارة "حساب برنامج الأغذية العالمي" بلفظ "برنامج الأغذية العالمي" لتكون متسقة مع الاشارة الواردة في اللائحة العامة، وعارض عضو واحد ذلك، اذ في رأيه أن "حساب البرنامج" مفهوم أضيق من "برنامج الأغذية العالمي" بأسره.

- ١٨ - ولاحظت اللجنة أن المادة ٤-٥ من اللائحة المالية تتعارض مع المادة ٣-١٢ من اللائحة العامة المقترحة التي بينت أن البلد المستفيد مسؤول عن تغطية بعض التكاليف، في حين يبدو أن المادة ٤-٥ تشير إلى أن الجهة المانحة مسؤولة عن هذه التكاليف ذاتها. وسعياً للتوضيح، أوصت اللجنة بالنص التالي:

المادة ٤-٥ من اللائحة المالية تتحمل الجهات المانحة التي تتبع بسلع غذائية أو بأصناف غير غذائية مسؤولية تكاليف النقل الخارجي المرتبطة بها وكذلك جميع تكاليف التشغيل والدعم ذات الصلة. وتتحمل الجهات المانحة مسؤولية تكاليف التفريغ والنقل الداخلي، وأية عمليات اشراف فني واداري ضرورية، حيثما تنازل عنها المدير التنفيذي وفقاً للمادة ٣-١٢ من اللائحة العامة.

- ١٩ - وناقشت اللجنة المادتين ١-١٤ و ٢-١٤ من اللائحة المالية. ورؤى أن دور المراجع الخارجي ينبغي ألا ينحصر في المراجع العام (أو مسؤول يتقلد منصباً معادلاً) لدولة عضو في الأمم المتحدة أو المنظمة، نظراً لأن ذلك يحد من منافسة شركات المراجعة الخاصة الكبرى والمرموقة. وتبعاً لهذا، توصي اللجنة بحذف الجملة الثانية من المادة ١-١٤ من اللائحة المالية، وأعرب بعض ممثلي الدول الأعضاء عن تحفظاتهم إزاء توسيع نطاق المنافسة لتشمل شركات المراجعة الخاصة إذا يتعارض ذلك مع هدف اشراك البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول في إجراء المراجعة. كما أوصت اللجنة بتشجيع مكاتب المراجعة الفطرية على تقديم مقترناتها بشأن اشراك هذه المكاتب التابعة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول في هذه العملية.

- ٢٠ - ولاحظت اللجنة أن تاريخ بدء تعيين المراجع الخارجي للبرنامج يقع في منتصف العام. في حين أن هذا التاريخ بالنسبة للمنظمة هو في مستهل العام، ورأى أن تبدأ مدة تعيين المراجع الخارجي في بداية العام حتى يتسمى تحديد المسؤولية عن كل فترة مالية تحديداً واضحاً. ولاحظت أن هذا التغيير سيحقق وفورات في التكاليف بالنسبة للمنظمة والبرنامج على السواء، إذا ما تولى نفس المراجع الخارجي حساباتها. وأوصت اللجنة بتعديل الجملة الأولى من المادة ٢-١٤ من اللائحة المالية على النحو التالي: "يعين المراجع الخارجي لمدة أربع سنوات تعطى فترتين ماليتين".

- ٢١ - كما ناقشت اللجنة مسألة قصر تعيين المراجع الخارجي على فترتين. ولاحظت أن ذلك قد يحول دون توافر عنصر التنافس، ويتيح الفرصة لكل من المنظمة والبرنامج كي لا يكون لهما نفس المراجع الخارجي. وعلى ذلك أوصت اللجنة بحذف الجملة الثانية من المادة ٢-١٤ من اللائحة المالية لبرنامج الأغذية العالمي.

- ٢٢ - وأعرب أحد أعضاء اللجنة عن رغبته في أن يرى نصاً في اللائحة المالية يتعلق بتقارير الجهات المتبرعة، وضرورة تقديم هذه التقارير ضمن إطار زمني معقول، إلا أن أعضاء آخرين ارتأوا أن هذا النص لا يتعلق باللائحة المالية. ورأى اللجنة أن هذا النوع من المعلومات متخصص جداً بحيث لا ينضوي تحت اللائحة المالية. وأشارت الأمانة إلى إمكانية أن تحدد الجهات المتبرعة متطلبات تقديم التقارير في الاتفاقيات التي تبرمتها مع برنامج الأغذية العالمي. وأعربت اللجنة عن رغبتها في أن تلاحظ الأمانة اهتمامات العضو فيما يخص تقارير الجهات المتبرعة.

- ٢٣ - ولاحظ أحد الأعضاء تغييرات في أسلوب التحرير، مثال ذلك استخدام مصطلح الرسملة والإشارة إلى مسألة الجنسين (ولاسيما في الملحق) الأمر الذي يستلزم التغيير. وطلبت اللجنة من العضو المذكور تقديم اقتراحاته هذه إلى الأمانة، وإدراج التغييرات في أسلوب التحرير إذا لم يؤثر ذلك على معنى أي نص في اللائحة المالية.

- ٢٤ - وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة المجلس التنفيذي بدراسة النقاط التالية:

(أ) في تعريف الحساب العام، ينبغي إضافة " الاحتياطي التشغيلي" ،

(ب) في تعريف اللائحة العامة ينبغي الاستعاضة عن كلمة "اللوائح" بـ "اللوائح العامة" .

- (ج) ينبغي حذف تعريف "العمليات الزمنية للاجئين" لكونه لا يرد في النص.
- (د) ينبغي تعديل عنوان القسم ثامنا ليصبح "البرامج القطرية والمشروعات" حتى يتتسق مع عنوان القسم سادسا،
- (ه) الاستعاضة عن كلمة "ميزانية" في المادة ٤-٩ من اللائحة المالية بتعبير "ميزانية برنامج الأغذية العالمي" لكي تتتسق مع الاشارات الأخرى الى ميزانية البرنامج الواردة في النص.
- (و) ضرورة اضافة كلمة "اللائحة" الى كلمة "المالية" الواردة في المادة ٨-١٤ من اللائحة المالية.